اقتصاد

السنة الحادية والاربعون العدد ١٢١٠٨ الخميس ١٢ رجب ١٤٢٠هـ الموافق ٢١ اكتوبر ١٩٩٩م

٦٠ مليار دولار لانشاء مشاريع صناعية خليجية

محمد غرامة الشمراني (جدة)

تدرس دول الخليج العربية انشاء مشاريع صناعية وخدمات قيمتها اكثر من ٦٠ مليار دولار مما يجعل المنطقة مناسبة للاستثمارات المحلية والاجنبية.

تشمل هذه المشاريع البتروكيماويات والنفط والغاز والتكرير واتصالات الموانئ والمطارات والطرق والكهرباء.

وهناك فرصة للاستثمارات المحلية والاجنبية للمشاركة في هذه المشاريع.

وتخطط المملكة والكويت لاستثمار ١١ مليار دولار لكل منهما والامارات ٢٥ مليارا وسلطنة عمان ٨ مليارات وقطر ٧ مليارات دولار بالاضافة الى البحرين التي تعتزم صرف ٣،٣ مليار دولار وتعتبر منطقة الخليج عامل جذب للاستثمارات.

١٧،٥ مليونا لتنقية مياه البكيرية ورياض الخبراء

واس (الرياض)

□ وقع معالي وزير الزراعة والمياه الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن معمر عقد تشغيل وصيانة محطة تنقية مياه البكيرية والخبراء ورياض الخبراء مع شركة شبه الجزيرة للمقاولات بقيمة تقدر باكثر من ١٧،٥ مليون ريال لمدة ثلاث سنوات.

تشتمل المحطة على ١٦ بئرا ارتوازية وتبلغ الطاقة التصميمية لها ٥١،٦٠٠ متر مكعب في اليوم ويتم ضخ المياه الى الشبكة بواسطة محطة الرفع العالي عبر خطين بقطر ٤٥٠ الى ٥٠٠ مم الى الخبراء ورياض الخبراء والبكيرية على التوالي.

ياتي توقيع عقد التشغيل والصيانة للمحطة في اطار اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الامين بتوفير المياه الصالحة للشرب للمواطنين والمقيمين على ارض المملكة.

المختصون بالشئون العقارية منوهين لـ «عكاظ» بكلمة سمو ولي العهد:

ارتفاع متوقع في الطلب على العقار بعد السماح بتملك الاجانب

علي الدويحي - حامد عمر العطاس (جدة)

□ توقع عدد من المختصين بالشئون العقارية ان يشهد سوق العقار بالمملكة انتعاشا مع صدور نظام تملك العقار لغير السعوديين.

وقالوا لـ «عكاظ» ان الكلمة الضافية التي القاها سمو ولي العهد امس الاول في المدينة المنورة والتي كشف سموه فيها النقاب عن هذا النظام قد تركت اثارها وانعكاساتها على السوق.

واضافوا ان السماح بتملك الاجانب للعقارات في المملكة سيؤدي الى انعاش السوق العقارية نتيجة الزيادة المتوقعة في الطلب على اراضي البناء مكتملة المرافق وكذلك الشقق والفلل السكنية.

اسلوب واقعي

واعتبر رجل الاعمال والمستثمر العقاري منصور الزامل اصدار نظام يسمح لغير السعوديين بتملك العقارات هو اسلوب واقعي قادر على تفعيل عملية العرض والطلب التي تحفظ توازنا استراتيجيا في اي اقتصاد مؤكدا ان اي سوق يحتاج الى توفير المناخ الملائم له هذا ماتؤكده حكومتنا الرشيدة التي تسعى دائما الى تطبيق سياسة حاسمة للاصلاح الاقتصادي.

وتوقع الزامل ان يشهد سوق العقار انتعاشا مشيرا الى ان هذا النظام سيصله الى العمق خاصة وان هذا السوق شهد خلال السنوات الماضية ركودا ملحوظا الامر الذي لابد من تحسين مناخ الاستثمار فيه من خلال ازالة كافة المعوقات التي تعترض تفعيله.

واضاف ان هذا سوف ينعش جميع الاسواق حيث يعد سوق العقار من ابرز المحاور الاقتصادية وانتعاشه يعني انتعاش الاسواق جميعا.

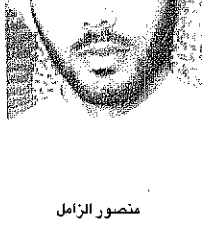

منصور الزامل

سعد النفجان

تحريك السوق

وقال رجل الاعمال والمستثمر العقاري سعد النفجان اننا امام عالم تقوده قوة متناهية التعقيد وبالغة الدقة في حسابات المصالح وماقاله ولي العهد حول اصدار نظام يسمح لغير السعوديين بتملك العقارات ماهو الا سعي مشكور لحكومتنا الرشيدة بهدف تحقيق واقع اقتصادي متين يقوم على تعزيز دور القطاع الخاص ومبادراته في تلبية احتياجات المجتمع.

واشار النفجان الى قدرة قطاع العقار على تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني نحو التفاعل الايجابي مع تحولات العصر وايجابياته، مؤكدا ان هذا المجال يعد مرتكزا مهما في اي مؤلف اقتصادي يهدف الى خلق اقتصاد مرن ومفتوح بصورة اساسية.

واضاف النفجان ان المستثمر الاجنبي يمكن له ان يمارس نشاطه بدون تعقيدات حيث يساعده على ذلك معرفة القيود النظامية والتشريعية التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي بمرونته التي تنظم عملية الاستثمار وتضمن الحقوق.

آفاق جديدة

وقال رجل الاعمال والمستثمر العقاري عبدالله البلوي ان الكلمة جاءت بمثابة المفتاح الذي سيفتح افاقا جديدة لتنمية الاقتصاد الوطني وتفعيل الاستثمارات بما يتماشى مع الالفية الثالثة.

واضاف ان المملكة تنفرد بعدة ميزات مثل الثروات المعدنية والبترولية والامكانات الضخمة المالية والاستقرار الاقتصادي والسياسي وغير ذلك من المزايا التي تعطي نوعا من الامان للمستثمر الاجنبي.

ويعتقد ان الحج والعمرة من المؤشرات الايجابية للسوق العقاري في المملكة التي ستساهم لا محالة في تفعيل هذا السوق الذي يلعب فيه عامل العرض والطلب دورا مهما في تفعيله وجعله قناة ايجابية تصب في الاقتصاد الوطني.

تفاعل مدروس

وقال رجل الاعمال والمستثمر العقاري محمد احمد القحطاني ان هذا القرار بلاشك سيساهم في انعاش سوق العقار ونقله من التفاعل التقليدي الى التفاعل المدروس الذي سيجعل عائد الاموال الاجنبية تدور داخل بيئة اقتصادية من الصعب نقلها الى بيئة اقتصادية اخرى.

وقال القحطاني ان سوق العقار من اكبر الاسواق التجارية في المنطقة واي استثمار في هذا المجال يعني تعزيزه للاقتصاد الوطني مشيرا الى ان وجود المقدسات الاسلامية ستساهم في جذب كثير من المسلمين للاستثمار العقاري في المملكة الى جانب ان المملكة من اوائل الدول التي تتمتع باستقرار وهذا هو اول عامل يبحث عنه المستثمر الاجنبي.

وتوقع ان يشهد سوق العقار تفاعلا وانتعاشا خلال المرحلة القادمة خاصة وان الخيارات والبدائل قادرة على حفظ التوازن الاستراتيجي.

واضاف ان القطاع الخاص يملك الامكانات والقدرات التي تؤهله للتفاعل مع هذه المتغيرات والتطورات العالمية التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية.

السوق بحاجة لتطوير

وقال رجل الاعمال والمستثمر العقاري خالد الضبيعي ان سوق العقار بحاجة الى تطوير لمواكبة التطورات الاخرى وماهذا النظام الا تاكيد للرغبة الصادقة لدى حكومتنا الرشيدة في توفير كل مامن شانه رفع السبل المعيشية لابناء هذا الوطن المعطاء التي لا تالو جهدا في ادخال التحسينات في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق مع عقيدتنا وقيمنا واخلاقنا.

فهم للواقع

عبدالمعطي السلمي

□ إن النظرة المتأملة لما يجري من حولنا تفيد ان هناك تحولا مايجري في العالم، وهذا التحول يفرض علينا المزيد من التحديات امام فرص التنمية، وحينما اكد سمو ولي العهد مساء امس الاول ان سياسة التخصيص خيار استراتيجي يقوم على تعزيز دور القطاع الخاص ومبادراته في تلبية احتياجات المجتمع وحينما جاء هذا الفهم الواقعي من تحولات حولنا انعكست علينا في الداخل، فقد ادركت قيادتنا الرشيدة فهم هذا التحول وتحركت للاستفادة من الفرص المتاحة لنا والتي شجعت الشريك الاجنبي في الاستثمار العائد بفوائده على المجتمع والاقتصاد الوطني، ولقد ادرك صانع القرار ان هذه الاستفادة تستدعي الكثير من التحسينات التي ستنعكس على مناخ الاستثمار المحلي فقرر ازالة معوقات التنمية الاستثمارية على نهج واضح مستمد من الواقع الذي لا يمس شريعتنا السمحة ومنهاجنا الواضح في تنمية المجتمع وكل مايوفر له فرص النجاح التي تؤهله لدخول الالفية الثالثة بكل اقتدار وقوة.

ان مواجهة تحديات التنمية وتلبية استحقاقاتها تتطلب تعاونا مخلصا من القطاع الخاص هدفه الاول خدمة المصلحة العامة، كما تتطلب هذه التحديات جهدا ذاتيا من القطاع الخاص وجذب استثماراته الخارجية وتوظيفها في الداخل لتؤدي دورها التنموي والاستثماري.

حول مضامين كلمة سمو ولي العهد:

الدخول للالفية الثالثة باقتصاد قادر على التفاعل مع كافة التحولات

كتب: خالد طه

□ نحن مقبلون على الالفية الثالثة وعالمنا يموج بمتغيرات وارهاصات وتحديات شتى منها ماهو معقول ومقبول ومنها ماهو غريب وربما غير منطقي..

ولمواجهة تلك المتغيرات والتحديات.. ولنتمكن من الدخول في الالفية القادمة باقدام ثابتة وراسخة وبما ان التحدي القادم تحد اقتصادي بالدرجة الاولى.. بل والثانية والثالثة ايضا.. فان من المفروغ منه ان تكون اقتصاديات الدول قادرة على التفاعل الايجابي مع تلك التحولات والتحديات ومتوافقة مع متطلبات المرحلة الامر الذي يفرض اعادة النظر في عدد من السياسات الاقتصادية من جهة ادخال الاساليب الواقعية التي يمكنها تفعيل الخيارات والبدائل التي تحفظ التوازن الاستراتيجي امام هذا العالم الذي تقوده حسابات المصالح بشكل بالغ التعقيد..

وعندما تحدث صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز في كلمته الضافية التي القاها مساء امس في المدينة المنورة كان ايده الله يضع اصبعه على تلك الاشكالات ويشير الى عدد من الاجراءات التي ستتخذ للوصول الى تلك الاساليب الواقعية التي من شانها ترسيخ الواقع الاقتصادي وتقويته وجعله عملاقا لا تهزه كل تلك التحديات المقبلة.. ويمكننا ان نلخص تلك الاجراءات فيما يلي:

□ الاخذ بسياسة التخصيص التي تعتبر خيارا استراتيجيا لتشكيل واقع اقتصادي صلب يقوم على تعزيز دور القطاع الخاص ومبادراته في تلبية احتياجات المجتمع.

□ توسيع القاعدة الاقتصادية.. وتنويع مصادر الدخل

□ تعزيز دور القطاع الاهلي في المشاركة بعملية التنمية

□ تحسين مناخ الاستثمار المحلي بازالة معوقاته

□ تحفيز الاستثمار الاجنبي وازالة معوقاته

□ اعادة النظر في نظام الكفيل ليكون متوافقا مع متطلبات المرحلة.

□ نظام تملك العقار لغير السعوديين بشكل يكون ملبيا ومحققا لتطلعات السوق الداخلية.

هذه المضامين والاجراءات تعني ان هناك ادراكا كاملا لمعطيات هذا العصر.. وتعني ان القيادة الرشيدة لهذا البلد المعطاء تسعى بدون كلل ولا ملل لاعداد وتجهيز المملكة للدخول في الالفية الثالثة بكل قوة وثبات ورسوخ..

وبمراجعة للسياسات الاقتصادية التي بدا تنفيذها منذ وقت نجد انها جاءت على النحو التالي:

□ اعتماد التخصيص كخيار استراتيجي اعتمدته الدولة لتشكيل واقع اقتصادي صلب يقوم على تعزيز دور القطاع الخاص ومبادراته في تلبية احتياجات المجتمع واعتبارها كمرتكز رئيسي في التنمية يعتمد بشكل مباشر على حيوية القطاع الخاص ورفع الكفاءة التشغيلية للاصول الانتاجية من خلال الاهتمام ببرامج الصيانة والتشغيل وبناء قاعدة وطنية قادرة على استيعاب التقنية وتطويرها.

□ وضع النظم لدخول الاستثمارات الاجنبية للبلاد والتي سيكون لها دور مميز في مسيرة التنمية الاقتصادية بالتكامل مع الاستثمار المحلي الامر الذي يعكس الادراك الكامل لدى القيادة الرشيدة للتحولات الكبيرة التي حدثت في هياكل الاقتصاد العالمي والتي سبقها تغيير في الاتجاهات والمفاهيم والانتقال من نظرة مشوبة بالكثير من الحذر والريبة للاستثمارات الاجنبية خاصة من جانب الدول النامية الى تسابق نحو جذبها واستقطابها.. ولاثبات الاهمية القصوى لهذه المسالة لمصلحة اقتصادنا الوطني فقد جاء العمل على انشاء الهيئة العامة للاستثمار لتعمل على توفير الآلية الفعالة والعملية لتحفيز الاستثمار من خلال مؤسسة واحدة وتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر من خلال انشاء مركز الخدمة الشاملة الذي يضم مكاتب اتصال لجميع الدوائر الحكومية من شانه تسهيل كافة الاجراءات للمستثمرين ذلك بالاضافة الى المزايا التي منحها نظام استثمار رأس المال الاجنبي والتي تعمل على جذب وتشجيع الاستثمار.

□ صدور الامر الكريم بتكوين المجلس الاقتصادي الاعلى الذي يختص ببلورة السياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاقتصاد الوطني ودراسة الاطار العام لخطط التنمية والسياسة التجارية على الصعيدين المحلي والدولي ومن اهم الاعمال الموكلة للمجلس تمكين القطاع الخاص من الدخول في مرحلة تخصيص مؤسسات الدولة وفق ماتقتضيه المصلحة العامة.

□ الاهتمام الكبير بالتجارة الخارجية التي تمثل اهمية كبيرة في اقتصاد المملكة والتي تشكل حوالي ٤٥٪ من اجمالي الناتج المحلي الامر الذي يعكس مدى اندماج الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي.

□ الجهود المبذولة على قدم وساق لتطوير القطاع الصناعي واعداده كقاعدة اساسية لسياسات تنويع القاعدة الاقتصادية التي كانت الهدف الاساسي خلال كل الخطط التنموية خلال السنوات الماضية لتقليل الاعتماد الكامل على عائدات البترول بطريقة منظمة ومنهجية والتي بدأت تؤتي ثمارها رغم الانخفاض المستمر في اسعار البترول.

وجاءت كلمة سمو ولي العهد رعاه الله لتؤكد هذه السياسات.. ولتؤكد ان بلادنا مقبلة على تثبيت القاعدة الاقتصادية وتمتينها وترسيخها لتتمكن من الدخول بثبات كامل واقتصاد قوي وفعال الى العصر القادم كاقتصاد ذي قاعدة صلبة لا يمكن ان يهتز بفعل التقلبات والمتغيرات الاقتصادية التي تجري في عالمنا اليوم او غدا او بعد غد.

الاقتصاديون العرب والاجانب لـ «عكاظ»:

الخصخصة واعادة النظر في الكفيل خطوات جريئة لمواجهة تحديات القرن القادم

محمد المداح (واشنطن) سيف الدين الحافظ (دمشق) زياد عيتاني (بيروت)

□ نوه عدد من الاقتصاديين العرب والاجانب بالمضامين الايجابية التي اشتملت عليها كلمة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المدينة المنورة امس الاول.

وقالوا لـ «عكاظ» ان ماقاله سموه عن اعتبار التخصيص خيارا استراتيجيا للمملكة واعادة النظر في نظام الكفيل والسماح بتملك الاجانب العقار في المملكة يعد خطوات جريئة تمكن المملكة من مواجهة تحديات القرن القادم بثقة واقتدار.

في البداية يقول البروفسور الامريكي المصري الاصل الدكتور ابراهيم عويس احد الاقتصاديين الامريكيين المرموقين على الساحة الاكاديمية واستاذ الاقتصاد بجامعتي هارفارد وجورج تاون كبرى جامعات الولايات المتحدة.

أن تحديات القرن القادم ومتطلبات الاعتماد الأساسي في منطقة الخليج على البترول والنفط لايمكن أن يستمر على هذا المنوال ولابد من تغيير الظروف المحيطة بحيث تقوم الدولة بتغيير اوضاعها الاقتصادية على نفس منوال ماقامت به الدول الأخرى واستفادت من التجارب في ممارستها للنظم المختلفة. فتحديات القرن الحادي والعشرين لمنطقة الخليج العربي تحتم خطوات جديدة وجريئة كما تحتم أيضا الاستفادة من الظروف والملابسات التي حدثت في أواخر هذا القرن. فنجد أن اعتماد منطقة الخليج في اقتصادياتها على سلعة واحدة وهي النفط. مثل هذا الاعتماد الأكبر على سلعة البترول له معنى، كما أن له آثارا اقتصادية ايجابية كبيرة اذا ما ارتفعت أسعار النفط، اما اذا ما انخفضت أسعار النفط فهذا الانخفاض يمكن أن يمثل مشاكل كثيرة بالنسبة لبلدان المنطقة مثل المملكة والكويت ومنطقة الخليج بصفة عامة التي تعتمد اعتمادا أكبر على النفط في اقتصادياتها.

ويضيف البروفسور عويس فيقول: مثلا نجد أن سمو ولي العهد عندما يتكلم عن تغيير النظام الضرائبي، فمن الممكن ان ينظر اليها بنظرة ايجابية، تقديري لهذا الموضوع انه يعتبر خطوة أولى لارساء النظام الضرائبي في المملكة بحيث أن المملكة تستطيع مواجهة الظروف الاقتصادية القادمة على أساس اعتمادها على موارد أخرى غير موارد النفط. ولقد أشرت وأنا موجود في منطقة الخليج العربي والتي عدت منها للتو، أشرت الى أن تحديات القرن الحادي والعشرين تحتم فعلا ارساء نظام ضرائبي بحيث تعتمد الدول الخليجية كما تعتمد الدول الحديثة على هذا المصدر للانفاق العام، والانفاق العام يغطي متطلبات التعليم ومتطلبات صيانة الكباري وصيانة الطرق وصيانة المنشآت الكثيرة التي اقيمت بعد زيادة أسعار النفط زيادة كبيرة في سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٧٩. ولابد من موازنة زيادة الانفاق مع زيادة عدد السكان وتزايد متطلباتهم. وبالتالي فان المعطيات الدولية الكبيرة ومعطيات السوق تحتم أن تعتمد تلك الدول على مصدر آخر غير مصدر النفط.

أما بالنسبة لتأثير نظام ضرائبي جديد على رؤوس الأموال الأجنبية فذلك يأتي من كون أن رؤوس الأموال الأجنبية يكتنفها الربح والاستقرار ولا تطردها نظم ضرائبية. لاننا نلاحظ مثلا أن هناك استثمارات في الولايات المتحدة كما وأن هناك ضرائب في الولايات المتحدة أيضا. وفي جنوب شرق آسيا نجد انه هناك جذبا كبيرا جدا لرؤوس الأموال وهناك أيضا ضرائب في تلك البلاد. المهم أن تكون منافذ الربح والاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي موجودة. فمسألة اقامة ضرائب على رؤوس أموال أجنبية من الممكن أن يكون لها تأثير بسيط في المدة الأولى ولكن لا أعتقد انه سيكون لها أي تأثير كبير على طرد تلك الأموال. بل على العكس من الممكن جدا أن تجتذب فرض ضرائب على رؤوس الأموال الأجنبية مثل هذه الأموال الاستثمارية على اعتبار أن الدولة ستعتمد على مصدر آخر غير مصدر النفط في تمويل اقتصادياتها.

وبسؤال البروفسور ابراهيم عويس عما سوف يتركه هذا التوجه من جانب سمو ولي العهد من تغيير وانعكاسات على الاقتصاد السعودي من خلال وجود ضرائب ودخل جديد ينفق على متطلبات ميزانية الدولة وعلى صيانة الاصول الوطنية لها وعلى دعم الاقتصاد القومي وعلى موارد التنمية. فهل هناك انعكاسات أخرى على الاقتصاد بحيث أن تشارك مثل هذه الموارد في التنمية جنبا الى جنب مع باقي الاستثمارات الاخرى. يجيب البروفسور عويس فيقول: لاشك في ذلك لان الحكومة أو الانفاق العام لا يقوى على انفاق كبير جدا مالم يمثل ذلك قطاعا هاما بالنسبة للدخل الوطني في المملكة [illegible]

أما بالنسبة لاعادة النظر في نظام الكفيل فيقول البروفسور عويس: هذا يتوقف على ماهو ذلك التعديل لانه لاشك أن هذه الظروف الجديدة تحتم دراسة ماحدث في الماضي بالنسبة لنظام الكفيل وأن اي تغيير سينبع من التجربة التي حدثت في الماضي والمفروض أن ينظر الى اي نظام من النظم التي كانت قائمة على اعتبار ان هذه النظم غير مستمرة وانها لا بد ان تتغير حسب الظروف وحسب الحاجة وحسب الدراسة التي يقوم بها المسئولون بعد تقييمها والتوصية بتعديلها طالما وجب ذلك.

وفي دمشق قال الدكتور راتب الشلاح رئيس الغرفة التجارية السورية: تعتبر المملكة العربية السعودية احدى اهم دول العالم اقتصاديا بما حباها الله من ثروات باطنية ضخمة والتي ساهمت كثيرا وبشكل اساسي في بناء وتطور الكثير من المرافق الاقتصادية الهامة الصناعية منها والتجارية. وتستحق بناء على ذلك بدور اقتصادي مؤثر وفعال على الساحتين الاقليمية والدولية، وبالمقابل فهي تتأثر بشكل او باخر بما يعتري اقتصاديات تلك الدول بشكل عام كما انها ليست بمنأى عما يحدث في الساحة الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن، ولاسيما في ضوء الصعود والهبوط لاقتصاديات الكثير من الدول التي شهدت هزات اقتصادية عنيفة ربما مدمرة في بعض الاحيان والتي تحاول الآن اعادة ترتيب بيتها الاقتصادي لمواجهة التحديات المتوقعة في ظل النظام العالمي الجديد والمضطرب.

المملكة كغيرها من دول الخليج العربي تاثرت بتلك الهزات العالمية اضافة لما استنزفته منها حرب الخليج وتدني اسعار النفط الذي ادى الى انخفاض مستوى الدخل الوطني وتاثيره المباشر على مسيرة النهضة التنموية الصناعية والتجارية لتلك الدول.

وببعد نظر وانطلاقا من دور المملكة الريادي اعلنت وعلى لسان صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز في القمة الخليجية التي عقدت مؤخرا نهجا اقتصاديا جديدا لا يعتمد فيه وبشكل اساسي على الثروات النفطية في مسيرة البناء والتطور الاقتصادي، بل يعتمد على قدرات ذاتية اخرى لا تقل اهمية عن النفط.

فالسعودة التي كان من اولى اهدافها اشراك ايادي كل المواطنين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتنظيم دور العمالة الوافدة وترشيد الاستهلاك، ماهي الا امثلة للاعتماد على الذات ورفع للحالة الاقتصادية التي تشهدها البلاد الآن.

وما الاجراءات التي اعلن عنها صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز الآن، الا استكمال وترسيخ لذلك النهج الذي اختطته المملكة للنهوض باقتصادها الوطني، والذي يفتح آفاقا كبيرة امام المستثمرين السعوديين وغير السعوديين للعمل بحرية اكبر وفق تشريعات ناظمة تساهم من خلال مشاريعها على تحسين الوضع الاقتصادي وتعطي مردودا هاما لكل الاطراف المساهمة في تلك المشاريع والتي تنعكس ايجابا في المحصلة العامة على الاقتصاد السعودي وبالتالي على الوضع الاجتماعي للمواطن السعودي الذي تسعى حكومة خادم الحرمين الشريفين وبكل السبل لان يعيش بسلام ورخاء وسعادة.

خطوة شجاعة

أكد الخبراء والمراقبون في لبنان ان النظام الضرائبي الجديد الذي اعلن عنه صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني من شانه ان يؤمن دخلا ممتازا للخزينة السعودية ويساعد على تخفيض العجز في الميزانية الامر الذي ينعكس ايجابا على الاقتصاد السعودي.

الخبير الاقتصادي ايلي ياشوعي قال معلقا: اعتقد ان هذا النظام الضرائبي الجديد يعتبر خطوة شجاعة من شانها ان تجعل الاقتصاد السعودي يتمكن من مواكبة التطور الحاصل في العالم وبخاصة في محيطه الخليجي بحيث يسهل الامر على المستثمرين العرب والاجانب وعلى استثماراتهم كما ان هكذا نظاما ضرائبيا سوف يؤهل المملكة لدخول القرن الجديد كسوق استثمار ناجح لكل رجال الاعمال بخاصة مع امتلاكها لسوق تسويقي كبير هو الاول في الخليج ولا يقل شانا عن السوق الاستهلاكي في مصر.

الاقتصاد السعودي وبفضل هكذا رؤية مستقبلية يتحول من اقتصاد مرتهن الى عامل واحد وهو عامل البترول الى اقتصاد متماسك عبر كل جوانبه.

قراءة صحيحة للقرن القادم

الخبير الاقتصادي الوزير السابق الياس سابا قال معلقا: هناك قراءة اقتصادية صحيحة مائة بالمائة للقرن المقبل من قبل قادة المملكة العالم يتجه الى الانفتاح [illegible]

المسئولون ورجال الاعمال لـ «عكاظ»:

طفرة متوقعة في جذب رؤوس الاموال الاجنبية بعد تهيئة المناخ الاستثماري

سفر المازني - نايف البقمي (الدمام) فيصل اليامي (الجبيل) محمد الغامدي (الرياض) حسن نايف الشريف (المدينة المنورة)

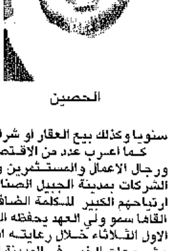

الحصين

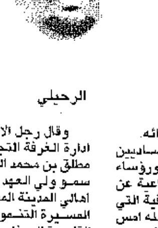

الرحيلي

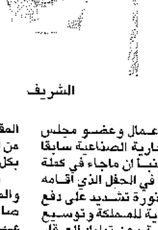

الشريف

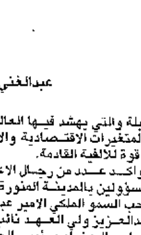

عبدالغني

□ لقيت الكلمة الضافية التي القاها سمو ولي العهد ترحيبا شديدا في اوساط المستثمرين والقطاع الخاص حيث توقع العديد من المعنيين بشئون الاستثمار ان تشهد المملكة طفرة في كم وكيف الاستثمارات الاجنبية بها بعد صدور نظام استثمار رأس المال الاجنبي الجديد.

وقال هؤلاء المختصون ان سمو ولي العهد قد ركز في كلمته الضافية على العمل على تحسين مناخ الاستثمار المحلي وذلك بازالة المعوقات التي تحول دون تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار داخل الوطن وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التعامل الايجابي مع تحولات العصر وتحدياته.

ونوهوا لـ «عكاظ» بحرص سموه الكريم على ضرورة تحفيز رأس المال الاجنبي على الاستثمار بالمملكة في مختلف المجالات بما يكفل تنويع موارد الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الانتاجية وتطويره باستمرار ليتبوأ مكانته المرموقة على خارطة الاستثمار العالمي رجل الاعمال سعد المعجل قال لـ «عكاظ» ان اشراع العديد من الابواب امام المستثمرين الاجانب للاستثمار بالداخل وكذلك جذب رؤوس الاموال الاجنبية بتحفيزها وازالة المعوقات التي تحول دون تدفقها امر في غاية الاهمية حيث تساهم هذه الاستثمارات في اقامة العديد من المشاريع وايجاد فرص عمل للمواطنين والمزيد من تنويع اقتصادنا.

وتوقع رجل الاعمال منصور محمد المانع ان تؤدي هذه الاجراءات والانظمة المتوقع صدورها الى تنشيط الاقتصاد ودفع موارد مالية كبيرة في الاقتصاد الوطني مما لها اثر في الدورة الاقتصادية للبلاد الامر الذي سينعكس في النهاية لصالح المواطن.

اما بخصوص تملك الاجانب فهي من اهم النقاط في النظام المزمع اصداره حيث سيتم توطين مليارات الدولارات تخرجها العمالة الوافدة سنويا خارج الوطن وبالتالي فان السماح لتلك العمالة بالاستثمار وتملك العقار سينعش السوق العقاري وسوف يقضي على بعض مشاكل التستر كما سينشط السوق العقاري واشار الى ان نظام تملك العقار لغير السعوديين سوف يكون ناجحا كما هو معمول به في الدول الاخرى مثل الولايات المتحدة واوروبا حيث سيكون هناك نظام شامل وهناك ضرائب سوف تستفيد منها الحكومة سنويا وكذلك بيع العقار او شرائه.

كما اعرب عدد من الاقتصاديين ورجال الاعمال والمستثمرين ورؤساء الشركات بمدينة الجبيل الصناعية عن ارتياحهم الكبير للكلمة الضافية التي القاها سمو ولي العهد يحفظه الله امس الاول اثناء خلال رعايته افتتاح مشروعات الخير في المدينة المنورة ونوهوا جميعا باهمية الكلمة ومضامينها السامية المرتكزة على اسس اقتصادية قوية.

وقد ركز المتحدثون لـ «عكاظ» بهذه المناسبة على عدة محاور تضمنتها كلمة سموه الكريمة كالتالي:

الخصخصة كخيار استراتيجي، توسيع القاعدة الاقتصادية، تنويع مصادر الدخل، تعزيز دور القطاع الاهلي في المشاركة في عملية التنمية، نظام تملك العقار لغير السعوديين وكيف سيكون ملبيا ومحققا لمتطلبات السوق، النظام الضريبي لرأس المال الاجنبي.

وقال رئيس شركة صودا الجبيل الصناعية المهندس فوزي صالح الزامل ان كلمة سمو ولي العهد شاملة وملمة لحاجة رجل الشارع والصناعي والتاجر وكل ما اتى فيها جيد فبالنسبة للخصخصة فهي خطوة اولى نحو الخدمة والاداء المتميز علاوة على انها توفر للدولة سيولة نقدية كبيرة وقد اثبتت جدواها في الدول المتقدمة ولاشك ان الاعتماد على مصدر واحد للدخل اثبت انه يضع الوطن تحت رحمة تذبذب الاسعار ولابد من تنويع مصادر الدخل والاهتمام بالصناعة التي اثبتت جدواها وكذلك الزراعة والسياحة وللقطاع الاهلي دور مهم في عملية التنمية فقد جاء الوقت الذي يلزم ان يشارك المواطن الدولة في حمل بعض اعبائها واصبح للمواطن خبرات وامكانيات يجب الاستفادة منها كما ان نظام تملك العقار لغير السعوديين جيد وسينشط حركة البيع والشراء والتاجير وسوف يحفظ نزف الاموال التي يبعث بها المغتربون وذلك لعدم تمكنهم من استثمارها هنا مما سيلبي ويحقق متطلبات السوق.

وقال رجل الاعمال وعضو مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية سابقا مطلق بن محمد النبأ ان ماجاء في كلمة سمو ولي العهد في الحفل الذي اقامه اهالي المدينة المنورة تشديد على دفع المسيرة التنموية للمملكة وتوسيع القاعدة الصناعية وعن تمليك العقار لغير السعوديين قال النبأ ان ذلك يعتبر مطلبا ضروريا لانعاش سوق العقارات والاراضي خصوصا في ظل الركود الاقتصادي الحالي وبالتالي يعود بالفائدة العامة للجميع وياتي ذلك ايضا تماشيا مع المعطيات الاقتصادية بالمنطقة اما بالنسبة للخصخصة فهي خطوة ايجابية لها اثارها الجيدة وذلك من خلال ايجاد ماهو افضل من خدمات تقطف ثمارها من الخصخصة وقد اثبتت نجاحاتها في كثير من الدول.

وقال الدكتور سهيل نشات عبدالجواد رئيس قسم الهندسة المدنية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران ان من شأن ذلك ان يتم جذب العديد من رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار بالمملكة.

وقال حمد الرميح رجل الاعمال بالمنطقة الشرقية ان السماح لغير السعوديين بتملك العقار خطوة ممتازة سوف تنعكس على الدخل الوطني عامة وعلى سوق العقار خاصة وعلى جميع المشاريع القائمة في الوقت الحاضر.

واكد رجل الاعمال صالح المطلق ان ابرز ما اظهرته كلمة سمو ولي العهد عن الجوانب الاقتصادية مدى الوضوح لما يتعلق بالشأن الاقتصادي في المملكة مشيرا الى ان هناك عدة مضامين كشفها خطاب سموه واوضح المطلق ان اشارة سمو ولي العهد بان التخصيص خيار حتمي واستراتيجي ينبع من الواقع الاقتصادي للعالم باكمله من خلال تعزيز وتدعيم دور القطاع الخاص.

واكد المطلق ان اعلان سموه بالسماح للاجانب بتملك العقارات يحمل الكثير من الجوانب الايجابية للاقتصاد وزيادة فاعلية في المرحلة المقبلة والتي يشهد فيها العالم الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاستعداد بكل قوة للالفية القادمة.

واكد عدد من رجال الاعمال والمسؤولين بالمدينة المنورة ان كلمة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني حملت العديد من المضامين الهامة.

فاشار معالي المهندس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحصين امين المدينة المنورة الى ان سموه حفز الاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية على المجيء الى المملكة والاستثمار بها.

وقال عبدالرحمن بن مهل الرحيلي رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة ان توسيع دائرة الخصخصة من شانها حفز المبادرات الفردية للمواطنين ومشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية.

وقال عصام شاهر حمد الله نائب رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة ان كلمة سمو ولي العهد حملت العديد من الخطوات البناءة التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار في هذه البلاد وجذب العديد من رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار بالداخل فضلا عن ازاحة المعوقات امام الاستثمار الوطني من جانبه قال محمد عبدالله الشريف مساعد امين عام الغرفة التجارية الصناعية بجدة ان حكومتنا الرشيدة برئاسة خادم الحرمين الشريفين تحرص على تنمية وتنويع مصادر الدخل الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص بافساح المجال امامه لمزيد من المشاركة في عملية التنمية اضافة الى انعاش السوق العقاري.

وقال رجل الاعمال عبدالغني حسين احمد ان كلمة سمو ولي العهد اتت في وقت يشهد العالم فيه متغيرات اقتصادية متنوعة ومختلفة مشيرا الى ان الكلمة فتحت افاقا جديدة وركائز اساسية جيدة لنهج اقتصادي متين وفعال وخاصة فيما يتعلق بنظام استثمار رأس المال الاجنبي والسماح للاجانب بتملك العقار.